الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم الإجتماع
تخصص تنظيم و عمل

الموضوع

الورشات غير الرسمية و القطاع الرسمي
(بين العزوف و الاندماج)

دراسة ميدانية لبعض الورشات غير الرسمية ببلدية سيدي الشحمي وهران

من إعداد الطالب: **بن سعيد كريم**

تحت إشراف: أ.د.**مرضي مصطفى**

الاسم و اللقب	جامعة الانتماء	الصفة
أ.مولاي حاج مراد	جامعة وهران 2	رئيسا
أ.د.مرضي مصطفى	جامعة وهران 2	مشرفا و مقررا
أ.سويح مهدي	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمان الرحيم

«و قل ربي زدني علما»

كلمة شكر

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى
جميع الأساتذة وخاصة الأستاذ المشرف **مرضى مصطفى** والأستاذ **مولاي**
الحاج مراد جزاهم الله الف خير على نصحهم وإرشادهم
كما نتوجه بخالص الشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث

إهداء

إلى والدايّ

إلى من وهبني الإرادة و ساعدتني على إكمال الدراسة زوجتي الغالية

إلى أولادي الأعزاء

إلى إخوتي

إلى أساتذتي الكرام

إلى كل من اعرفه من قريب أو من بعيد

المحتويات	رقم الصفحة
الدعاء	
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
الفصل التمهيدي	1
مقدمة عامة	12
الفصل الأول: مدخل إلى القطاع غير الرسمي	
تمهيد	13
أولا: الإطار النظري للقطاع غير الرسمي	14
1.مفهوم القطاع غير الرسمي	14
2.نشأة القطاع غير الرسمي	17
3.المقاربة النظرية للقطاع غير الرسمي	19
4.العلاقة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي	21
ثانيا: عوامل و مميزات القطاع غير الرسمي	22
1.أسباب نمو و إنتشار القطاع غير الرسمي	22
2.خصائص القطاع غير الرسمي	24
3.أشكال أنشطة القطاع غير الرسمي	26
ثالثا: آثار القطاع غير الرسمي	28
1.منافع القطاع غير الرسمي	28
2.مساوئ القطاع غير الرسمي	29
3.أهم الفروقات بين القطاعين	30
خلاصة الفصل	31

الفصل الثاني: واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر	
تمهيد	31
أولا: السيرورة التاريخية للقطاع غير الرسمي في الجزائر	32
1. مرحلة الاقتصاد الموجه	32
2.مرحلة إقصاد السوق	34
3.مرحلة البحبوحة الماليّة و توسع القطاع غير الرسمي	35
ثانيا: سياسة الدولة تجاه القطاع غير الرسمي	36
1.الإطار القانوني و المؤسساتي لتطوير القطاع الرسمي و كبح القطاع غير الرسمي	36
2.آليات الدولة لدمج القطاع غير الرسمي	39
3.حجم القطاع غير الرسمي	42
ثالثا: الورشات غير الرسمية	44
1.مصادر القطاع غير الرسمي	44
2.تعريف الورشات غير الرسمية	45
3.خصائص الورشات غير الرسمية	46
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: أسباب العزوف و معوّقات الإدماج	
أولا: أسباب و دوافع إنشاء الورشات غير الرسمية	50
1.أسباب النشأة	50
2.واقع و ظروف العمل	52
ثانيا: الورشات غير الرسمية « حالة إنتظار »	53
1.أسباب العزوف عن القطاع الرسمي	53
2.نظرة أصحاب الورشات غير الرسمية إلى سياسات الدولة في الإدماج	54
3.مناقشة و تحليل النتائج في ضوء الفرضيات	55
الخاتمة	56
المراجع	
الملاحق	

رقم	الجـــــــــــداول	
01	الفرق بين الإقتصاد الرسمي و الإقتصاد غير الرسمي.	صفحة 30
02	التغيرات في العمالة غير الرسمية بين عامي 2001 – 2014	صفحة 27
	الأشـــــــــكال البيانـيـــــــــــــــــة	
03	رسم بياني يوضح تفرّع الأنشطة غير الرسمية.	صفحة 43
04	مخطط العمل غير الرسمي في العالم.	صفحة 43

مقدمـــة عامـة

لقد صاحبت الثورة الصناعية الكثير من الآثار والتحولات الكبرى في شتى المجالات الاجتماعية,الاقتصادية, السياسية و الثقافية, حيث أدى هذا إلى ظهور بعض الظواهر المهمة,فأصبحت تلقى اهتمام بالغ من طرف العلماء و في مجال البحث العلمي و ليس هذا فقط بل حتى الحكومات و الدول و كذا المنظمات العالمية.

يعتبر القطاع غير الرسمي من أبرز الظواهر المؤثرة على عدة مجالات منها سوق العمل و الاقتصاد و غيرها. كان النظام الرأسمالي من بين أقوى الأسباب التي دفعت بالقطاع غير الرسمي إلى الظهور و النمو بشكل كبير خاصة تحت ظروف و أزمات اقتصادية, سياسية و حتى اجتماعية. و لأن العلاقة بين القطاع الرسمي و الغير الرسمي كبيرة فمن المرجح أنه إذا تراجع القطاع الرسمي في إتعاب اليد العاملة و توفير مناصب الشغل سيكون ذلك سببا واضحا في انتشار القطاع الغير الرسمي بصورة جلية.

«فقد تفطن علماء الاجتماع و الاقتصاد, منذ السبعينيات من القرن العشرين, لأهمية الأنشطة التي يبتدعها الفقراء, سواء استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل أو المساهمة في عملية التنمية الحضارية و اقتراح البدائل الممكنة للتخفيف من حدتها.» [1] [1]

[1] مجلة متون – كلية الآداب و اللغات و الفنون و كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية – جامعة د. مولاي الطاهر – العدد التاسع و العاشر ديسمبر 2014– صفحة377 – دار القدس العربي.

من خلال ما اطلعنا عليه من البحوث و الدراسات التي تخص هذا الموضوع, لاحظنا أنهم تطرقوا إلى دراسة قام بها كأية هارت, سنة 1972 في كينيا و التي جاءت بمصطلح القطاع غير الرسمي. فالموضوع يحظى باهتمام متزايد خاصة في العالم الثالث الذي تتوفر فيه

كل الظروف التي تساعد في توسع و انتشار هذه الظاهرة مثل الفقر و البطالة و التبعية الاقتصادية التي تعانيها هذه الدول, مما يجعلها أرض خصبة للدراسات السوسيولوجية.

هنالك الكثير من الأمور المهمة التي تجعل القطاع الغير الرسمي من أكثر القطاعات جلبًا للقوى العاملة, بحيث يضم جميع شرائح المجتمع من رجال و نساء و أطفال.

تعد الورشة الصناعية (الحرفية) غير الرسمية من أهم الوحدات الإنتاجية خاصة في اقتصاديات الدول النامية, فتساهم بدور كبير في امتصاص البطالة, و هذا سيكون موضوع بحثنا لمحاولة فهم أسباب و دوافع أصحاب الورشات الحرفية الغير الرسمية انطلاقا من السؤال الآتي:

لماذا يفضل الكثير من أصحاب الورشات البقاء في القطاع غير الرسمي؟

الدراسة الأولى لـ «واقع العاملين في القطاع الغير رسمي», دراسة ميدانية في الورشات الغير الرسمية بمدينة وهران[1] إن محتوى الدراسة يتمثل في معرفة العوامل التي أدت إلى ظهور العمالة الرسمية في القطاع الغير رسمي و العلاقة بين انتشار العمالة في الورشات وعدم وجود فرص عمل في القطاع الرسمي وكذلك معرفة الخصائص السوسيو ثقافية للأفراد الذين يعملون في الورشات الغير الرسمية وكذلك معرفة خصوصية العمل في الورشات الغير رسمية, حيث بينت الدراسة أن القطاع الغير رسمي أصبح يشكل بالنسبة للعاملين فيه آلية لمعالجة البطالة والفقر المدقع, حيث أن العمال مفروض عليهم العمل تحت هذا الواقع الصعب وليس اختياريا, فالعمل في هذا القطاع هي مرحلة مؤقتة لهم في ظل الرغبة للالتحاق بالقطاع الرسمي كما أنها ليست ملائمة للعمل والتي تتمثّل في غياب الحماية الاجتماعية والنظافة, كما أنّ مداخيلهم لا تلبي لهم إلاّ جزءًا بسيطاً من الحاجيات الأساسية.

(1) ماجستير المدينة و المؤسسة الصناعية في الجزائر مذكره لنيل شهاده الماجستير- للطالب خليفه محمد تحت إشراف بوجلال عده - جامعه وهران 2010 - 2011.

الدراسة الثانية للطالبة بوخيط سليمة تحت عنوان "القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق" (الباعة المتجولين بمدينه المسيلة نموذجا)[1] ,أوردت الدراسة واقع القطاع الحضري الغير الرسمي في المدينة الجزائرية في ضوء التراث النظري حول الظاهرة ,مع التساؤل عن واقع ومكانه الباعة المتجولين في المجتمع و الأدوار التنموية.

خلصت نتائج الدراسة إلى إمكانية استعاد البيع المتجول لكل الفئات والشرائح الاجتماعية, وان الدافع الأساسي للباعة المتجولين هو الواقع المعيشي المتدني, كما يشكل كل هذا مرحله انتظار للالتحاق بالقطاع الرسمي مما له إمكانية في توفير الكثير من الحاجيات الضرورية للأفراد والأسر. كما بينت الدراسة عن وجود علاقات خفيه أو غير مباشره بين القطاعين الرسمي والغير الرسمي.

الدراسة الثالثة على دراسة موضوع الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري دراسة ميدانيه بمدينه سعيدة[2] وتناولت الدراسة ظاهره الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي و الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في القطاع غير الرسمي ومدى تأثير العمل في هذا القطاع وتحقيق الحراك الاجتماعي و هل العمل في القطاع غير الرسمي هو محطة انتقالية أم بديل مناسب في بعض الأحيان من القطاع الرسمي.

(1).«القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق»- «الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا» إعداد الطالبة بوخيط سليمة 2014 – 2015.

(2)."الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري" (دراسة ميدانيه بمدينه سعيدة), أطروحة لنيل شهاده الدكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الحضري للطالب بوزيدي سليمان تحت إشراف الأستاذ حجيج الجنيد, جامعه وهران 2. 2018 – 2019.

بينت نتائج الدراسة أن القطاع غير الرسمي تمكن من توفير فرص العمل وكسب المداخيل و تلبية مختلف حاجيات السكان, خاصة فئه الشباب فهي الأكثر ممارسه للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وكذلك نجد أن أنشطة القطاع غير الرسمي تتعايش وتتشابك مع بعضها البعض.

الدراسة الرابعة عالجت موضوع «التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر»[1] للطالب عبد الحفيظ, وتناولت الدراسة مدى التساؤلات التي يثيرها القطاع غير الرسمي في سوق العمل سواء في فترات النمو أو في أوقات الأزمات والذي يشكل منافسا حقيقيا للقطاع الرسمي, وكذلك يبحث في التباينات بين القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي, «هل يجب التفكير في هذه الظاهرة من حيث ما يحيط بها من مؤثرات أو لما تحتويه هذه الأخيرة من خصائص ومميزات؟[2]»

كانت نتائج الدراسة أن القطاع غير الرسمي يضمن العيش الأدنى نتيجة تراجع القطاع الرسمي في توفير مناصب العمل, مما يقوم التشغيل غير الرسمي بتغطية هذا التراجع. وان غياب النمو الاقتصادي يؤدي إلى توسع و تطور القطاع غير الرسمي. فيمكن فهم كيف أن التشغيل غير الرسمي والصعوبات التي تعرض لها واختلاف المستويات إستطاع أن يفرض بقائه أمام القطاع الرسمي[3],كما يشكّل التشغيل غير الرسمي نوع من المعارضة و الاحتجاج أمام تخاذل الدولة في أداء مهامها.

(1) أطروحة لنيل شهاده الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من إعداد الطالب عطار عبد الحفيظ - كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية - معهد الثقافة الشعبية - جامعه أبي بكر بالقايد - تلمسان – 2009 - 2010. عنوان المذكرة " التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر".
(2)نفس المرجع صفحه2.
3.نفس المرجع صفحه288.

قد إعتنت الدراسات والأبحاث العلمية بمختلف تخصصاتها كعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة و الأنثروبولوجيا وغيرها بظاهرة القطاع غير الرسمي على مستوى العالمي والمحلي لما لها من دور كبير في استيعاب قوى العمل, وخلق فرص عمل وتوفير الدخل لعدد كبير من الأفراد المنتمين إلى هدا القطاع ودلك لتنوع الأنشطة غير الرسمية التي تمارس فيه ورغم الدور التي لعبته الدولة في الحد من ظاهرة القطاع غير الرسمي لما تسببه من أضرار للاقتصاد الوطني نجدها في استمرار واتساع وتجاوزت كل التوقعات , وقد حاول العديد من العلماء بمختلف تخصصاتهم فهم وتقديم حلول لهده الظاهرة في إطارها الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي, وكذلك كل محاولات أجهزة الدولة لاستيعاب وتقليص هده الظاهرة عن طريق وكالات الدعم والتشغيل وما توفره من امتيازات وفرص عمل للالتحاق بالقطاع الرسمي, نجد بعض الأفراد يفضلون البقاء في القطاع غير الرسمي.

وهذا ما دفعنا إلى أن يتجه اهتمام بحثنا للإعتماد على الاقتراب النظري الوصفي (التحليلي), لفهم تصوّرات واستراتيجيات أصحاب الورشات غير الرسميّة, ومعرفة الأسباب والعوامل التي أدّت إلى عزوفهم في الالتحاق بالقطاع الرسمي و على هذا نطرح التساؤل التالي:

لماذا يلجأ بعض أصحاب الورشات إلى البقاء في القطاع غير الرسمي بالرغم من القروض والامتيازات التي وفرتها الدولة للالتحاق بالقطاع الرسمي ؟

وبعد المرحلة الاستطلاعية ارتأينا أن تكون الفرضيات على النحو التالي :

الفرضيات:

- المستحقّات المالية و الضرائب المكلِّفة دفعت بأصحاب الورشات غير الرسمية للبقاء في القطاع غير الرسمي.
- الواقع الضعيف لأداء السوق سبب عزوف أصحاب الورشات غير الرسمية في الالتحاق بالقطاع الرسمي.
- النشاط في القطاع غير الرسمي يحد من تطور الورشات غير الرسمية و الأفراد العاملين فيه.

من الأسباب الذاتية التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع هو أنه هناك أفراد تربطني بهم علاقة صداقة يعملون في هذا القطاع, و كنت أرى مدى الصعوبات والمشاكل التي يتعرضون لها فشكل هذا دافع قوي لأتعرف اكثر على هذا القطاع بطريقه علميه أكاديمية, هذا من جهة, و من جهة أخرى أسباب موضوعية التي شملت أهمية القطاع غير الرسمي في حل مشكله البطالة و توفير حاجيات الأفراد العاملين فيه والذين لم تسمح لهم الفرصة للالتحاق بالقطاع الرسمي, وكذلك فهم أسباب ودوافع الأفراد الذين يلجؤون إلى القطاع غير الرسمي.

تكمن أهمية الموضوع في:

- تسليط الضوء على الظروف والمشاكل التي تواجهها الورشات غير الرسمية.
- التعرف على اهم الأسباب والدوافع التي تؤدي أصحاب الورشات للجوء إلى القطاع غير الرسمي والبقاء فيه رغم الفرص والامتيازات المقدمة من طرف الدولة.
- التعرف على النظريات والبحوث الميدانية التي عالجت موضوع القطاع غير الرسمي.
- أهمية القطاع غير الرسمي في توفير فرص عمل وتلبية حاجيات الأفراد من جانب اجتماعي ومادي رغم السلبيات التي يحتويها.

هدف هذا البحث هو التعرّف أكثر على واقع الورشات غير الرسمية وما تعانيه من مشاكل على مستوى التصوّرات المتمثلات للأفراد وكذلك الجانب المادي و ظروف العمل, ومحاولة الكشف عن العلاقة التي تربط بين الأفراد الناشطين في القطاع غير الرسمي وأجهزة الدولة.

من أهم المفاهيم **القطاع غير الرسمي** هو القطاع الذي يضم جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة (الإنتاجية, التجارية و الخدمية) التي تزاوِل خارج القطاع الرسمي بصورة دائمة أو شبه دائمة, داخل حيز فيزيقي محدد أو غير محدد. والقطاع غير الرسمي على حد تعبير ***جندلج*** هو الذي يضم منشآت تزاول أعمالا خدمية و لا تتوافر فيها التكنولوجيا, كما يضمّ الباعة و الجائلين و الخدم في المنازل.[1]

القطاع الرسمي هو مجموعة من الأشخاص، عادة ما يكونون موظفين، تتضمن مصادر دخل معترف بها لدفع ضرائب الدخل، وظائف بأجر منتظم على النقيض من القطاع غير الرسمي. و يتألف القطاع الرسمي أو الجزء الرسمي من اقتصاد البلد ، من تلك الشركات والعمال الذين يمارسون أنشطة اقتصادية مشروعة. و يدفع الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية أو التزامات التقاعد لمؤسسة التأمين الحكومية أو لمدير التقاعد الخاص الرسمي و المؤسسات الضريبية.

(1) "الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري" (دراسة ميدانيه بمدينه سعيدة), أطروحة لنيل شهاده الدكتوراه الحضري للطالب بوزيدي سليمان 2018 – 2019.

أي بحث لا يخلو من الصعوبات, خاصه في ظل المجتمعات التي لا تهتم كثيرا للبحوث والدراسات العلمية, ومن بين الصعوبات التي تلقيناها كانت على مستوى الإدارة حيث قدمنا الوثائق التي تثبت أننا في مجال البحث العلمي و بصدد تحضير شهاده التخرج, لكن يبقى التحفظ هو سيد الموقف, كذلك من ناحية المبحوثين, فيما يخص التهرب من الإجابة على بعض الأسئلة المهمة.

المجال المكاني: تم إجراء بحثنا الميداني في إحدى بلديّات وهران وهي بلديّه سيدي الشّحمي وهي تابعة لدائرة السّانية تحدّها شمالا بلدية بئر الجير و بلدية وهران في الشمال الغربي و بلدية حاسي بونيف شرقا و بلديه السانية غربا و بلديات دائرة وادي تليلات, حيث يبلغ عدد السكان لبلدية أكثر من 293101 نسمة وتتكون من سبعة مناطق[1]. الدِّراسة أجريت في منطقه سيدي شحمي المركز وإشتملت المقابلات على عشرة مبحوثين ممن يملكون ورشات غير رسمية.

كما دام **المجال الزمني** للدّراسة قرابة أربعة أشهر بداية من مارس 2019 إلى جوان 2019.

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki/سيدي_الشّحمي

المنهج المتبع في هذه الدراسة هي المقاربة الكيفية والتي تهدف إلى فهم الظاهرة وليس معرفه حجمها اعتمدنا على المنهج الوصفي بانه مناسب لموضوع بحثنا ويعدل أسلوب الوصف في البحث العلمي مرتبطة بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية من جانب آخر فانه لا يزال هذا الأسلوب هو الأكثر استخداما في الدراسات الاجتماعية و الإنسانية. والأسلوب الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أوالظاهرة بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها بشكل نوعي وكيفي.[1]

إستعملنا في هذا البحث تقنيه الملاحظة لأهميتها في معرفه أكثر التفاصيل حول المبحوثين, فالملاحظة تعني الإنتباه المقصود و الموجه نحو السلوك الفردي أوالجماعي قصد متابعة ورصد تغيراته, ليتمكن الباحث بذلك من وصف وتحليل السلوك وتقويمه.[2]

كذلك استعملنا تقنية المقابلة لأنها الأداة الأنسب لموضوع البحث, ولقد إشتملت على حوار لفظي وجها لوجه بين الباحث و شخص أو مجموعة أشخاص, بهدف الوصول إلى الحقيقة أو موقف معين من أجل تحقيق أهداف الدراسة فهي وسيلة وأسلوب ميداني لجمع البيانات, يلتقي فيها الباحث بشكل مباشرة مع المبحوثين ولا يكتفي فيها بتوجيه الأسئلة فقط ولكن يقوم أيضا بملاحظة إنفعالات وسلوك المبحوثين.[3]

1. أصول البحث العلمي- محمود محمد الجراح - الراية للنشر والتوزيع الأردن صفحه 75 طبعة 2014.
2. البحث الاجتماعي- الأساليب المناهج الإحصاء -سماح سالم سالم -دار الثقافة للنشر والتوزيع 2012 صفحه 163.
3. أسس البحث الاجتماعي - محمد محمود الجوهري دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان الأردن الطبعة الأولى 2009 - صفحه 136.

تعتبر مرحلة إختيار العينة من المراحل الهامة, فبعد المرحلة الاستطلاعية, قمنا بتحديد و إستهداف ثمانية مبحوثين لهم ورشات غير رسمية وينشطون في منطقة سيدي الشّحمي المركز, والمهن التي ينشطون فيها هي ميكانيك السّيارات و نجارة الخشب والخراطة وكذلك صناعة وإصلاح الأحذية.

اعتمدنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي, قد عالجنا عدّة نقاط أهمها الاطار النظري للقطاع غير الرسمي, حيث يتضمن بدوره مفاهيم حول القطاع غير الرسمي ونشأته مرورا بالمقاربات النظرية و انتهاء بالعلاقة الموجودة بين القطاعين, ثم تطرقنا إلى عوامل و مميزات القطاع غير الرسمي, حيث حاولنا معرفة أسباب نمو القطاع و بعض خصائصه بالإضافة إلى أشكال أنشطة القطاع غير الرسمي, في الأخير توقفنا على الأثآر السلبية والإيجابية التي تساعد في تحليل الموضوع بطريقه موضوعية والكشف عن بعد الغموض الذي طالما لف الموضوع.

أما الفصل الثاني فقد عالجنا نقطه التي ارتأينا أنها تصب في صلب الموضوع, حيث تتناول السير التاريخية للقطاع غير الرسمي في الجزائر التي كانت مجسدة في مرحله اقتصاد الموجه ما بين 1962- 1988, ثم مرحلة اقتصاد السوق مرورا على البحبوحة المالية وتوسع القطاع غير الرسمي, ثّم عرجنا على سياسة الدولة إتجاه هذا القطاع, حيث تمثلت في الاطار القانوني والمؤسساتي لتطوير القطاع الرسمي وكبح القطاع غير الرسمي, ثم إتجهنا إلى-

توضيح آليات الدولة لدمج أفراد المجتمع, وأخيرا قمنا بتعريف الورشات غير الرسمية حيث اعتمدنا في هذا العنصر على مصادر القطاع و بعض التعاريف التي تخص الورشات غير رسميه مع خصائصها ومميزاتها.

أما في الفصل الثالث عبارة عن تحليل ومناقشة المعطيات الدراسة الميدانية ومعرفة أسباب العزوف, ومعوقات الإدماج, محاولين الوقوف على دوافع الأفراد لإنشاء الورشات غير الرسمية ثم عرجنا على واقع وظروف العمل, بعد ذلك تناولنا أهم نقطة وهي أسباب وعوامل العزوف عن القطاع الرسمي, بالإضافة إلى نظرة أصحاب الورشات الغير رسمية إلى سياسة الدولة, وفي الأخير قمنا بتحليل ومناقشه المعطيات الميدانية.

الفصل الأول

مدخل إلى القطاع غير الرسمي

تمهيد:

يحقّق العمل عدّة أبعاد نذكر من أهمها البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي, فالدولة غالبا ما تركز على القطاع الرسمي الذي تحكمه منظومة قوانين تساهم في تنظيم العلاقات بين المؤسسات والأفراد, إلاّ أن بعض الأفراد والمؤسسات غالبا ما تلجأ إلى أساليب أخرى بغية المنفعة للأفراد أو التهرب الضريبي بالنسبة للمؤسسات فينتج لدينا قطاع آخر للعمل الذي يسمى القطاع غير الرسمي خاصة أنّ الولوج إليه سهل وغير معقد ويساهم في الحد من الفقر وانتشار البطالة هذا من جهة, أما من جهة أخرى فهو يساعد في إفراغ الخزينة نتيجة التهرب الضريبي, بالإضافة إلى توظيف أموال الجرائم الاقتصادية للاستثمار وعلى هذا الحال لايزال القطاع غير الرسمي ما بين التنظيم أو الحدّ منه.

أولاً: الإطار النظري للقطاع غير الرسمي

1. مفهوم القطاع غير الرسمي

لقد شاع تعبير القطاع غير الرسمي على مستوى واسع في الدراسات و الأبحاث العلمية خاصه في العقود الأخيرة, ولا يوجد حتى الأن تعريف متفق عليه حول هذا المفهوم, معنى كلمة اللارسمي هو النشاط الذي لا تنظمه المؤسسات الرسمية و التنظيمات الاجتماعية مثل قوانين العمل, اشتراكات و الضرائب.

كايت هارت هو أول من استعمل هذا المفهوم سنه 1971 و أول من وصف القطاع غير الرسمي كجزء من قوه العمل الموجودة خارج الاطار المنظم للعمل من طرف الدولة, وذلك في دراسة عن فرص الدخل الغير رسمي والاستخدام المديني. أما نتائج الدراسة فإنها تشير إلى نموذجا ثنائي للدخل التي تحصل عليه القوى العاملة في المناطق الحضرية.

وهناك مصطلحات استخدمت مثل " القطاع الموازي, القطاع الخفي, القطاع الهامشي, القطاع الغير الشرعي, اقتصاد الظل الموازي, القطاع الثاني, السوق السوداء, وغيرها من التسميات.

تعريف" غاي بفيفرمان":

عرف القطاع غير الرسمي بأنه ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعه الشوارع المتجولين وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص في مهن منخفضه الإنتاجية, كما تناما هذا القطاع نتيجة تزايد فرص العمل النظامية. (1)

تعريف " سترمان":

عرفه القطاع الغير رسمي من خلال طرح مجموعه معايير اذا توفرت كلها أو إحداها في أي مؤسسه تصبح في القطاع غير الرسمي وتتمثل هذه المعايير:

1. تستخدم أقّل من عشرة أفراد.
2. تنشط بشكل غير قانوني.
3. سيطرة الملكية العائلية عليها.
4. لا تتقيد المؤسسة أيام وساعات عمل دائمه.
5. لا تحصل علي قروض بنكية.
6. تعمل مؤسساته بطريقه شبه دائمه أو مؤقته أو في مناطق محدده.
7. توزيع الإنتاج بشكل مباشر للمستهلكين.
8. المستوى الدراسي منخفض (2)

(1) «القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق»– «الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا» إعداد الطالبة بوخيط سليمة 2014 – 2015. ص 23

(2) المؤسسة الاقتصادية و محيطها – كتاب جماعي – عدة بوجلال عبدالمالك – مخبر التطور لثقافة و السياسة – دار النشر لالة صفية – الطبعة الأولى 2014.

تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT):

«عرف القطاع غير الرسمي على انه قطع يضم مجموعه وحدات إنتاجيه تتميز بمجموعه من الخصائص والمعايير التقنية منها, بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات وبالتالي فقد أشار BIT هنا إلى التحليل على مستوى الوحدات الإنتاجية أي المؤسسة, حيث اعتمدت معظم الحكومات والمؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات غير الرسمية ودرج مساهمتها, وكذلك التمييز ما بين الوحدات الإنتاجية الرسمية وغير الرسمية.» [1]

تعريف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES بالجزائر:

عرَف النشاط الرسمي على انه عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخبرات و الخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا من الإحصائيات والمحاسبة.[2]

أما تعريفنا للقطاع الغير الرسمي:

هو قطاع يلجأ إليه الأفراد الذين يعانون من مشكل البطالة والفقر ولا يمتلكون المهارات الكافية ولا رأس المال الكافي, ولم توفر الدولة لهم مناصب عمل نتيجة الأزمات والمشاكل. وهناك أفراد يعملون في القطاع الرسمي يلجئون إلى القطاع غير الرسمي نتيجة انخفاض الدخل أو البحث عن فائدة أكبر.

(1) «الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر»–(دراسة صرف السوق الموازي)– مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد – الطالبة بورعد حورية – 2013–2014 صفحة 19.

(2) نفس المرجع صفحة 21.

2.نشأة القطاع غير الرسمي

يمثل القطاع غير الرسمي أهمية كبيره بالنسبة لسوق العمل فهو يوفر فرص عمل ودخل للأعداد المتزايدة من اليد العاملة, ويمثل أيضا ظاهره تشترك فيها كافه دول العالم وخاصة الدول النامية, ويعد المصدر الأوّل في امتصاص الوافدين الجدد في سوق العمل وتوفير الدخل للأفراد وتقليص حجم البطالة و التخفيف من حدّة الفقر. إن ظاهرة القطاع غير الرسمي ارتبطت نشأتها بظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وما ترتب عنها من تحضر.

شهدت فتره الخمسينيات ارتفاع معدل الهجرة خاصة في الدول النامية فنتج عن ذلك زياده في معدل البطالة والفقر وانتشار الأنشطة الهامشية واللارسمية.

« وقد اعتبر أصحاب نظرية التحديث أن هؤلاء المهاجرين آجلا أم عاجلا سوف يندمجون في القطاع الرأسمالي الحديث لانهم في فتره انتقاليه ما بين القطاع الريفي, والقطاع الرأسمالي, ويدعم هذا التوجه الماركسيون الذين يؤكدون ان الريفيين يشكلون الجيش الصناعي الاحتياطي, والذي سوف يزود القطاع الرسمي الرأسمالي بالعمالة» [1]

(1) . «واقع العاملين في القطاع غير الرسمي» - (دراسة ميدانية في الورشات غير الرسمية بمدينة وهران) مذكرة لنيل شهادة الماجستير من إعداد الطالب خليفة محمد تحت إشراف عدة بوجلال. 2010 – 2011.

في فتره الخمسينيات كان نموذج آرثر لويس يفرق ما بين قطاعين للنشاط الاقتصادي في دول العالم الثالث قطاع حديث تمثله الرأسمالية وقطاع تقليدي يستخدم أساليب إنتاجية تقليدية. وقد توقع أصحاب هذا الاتجاه أن القطاع غير الرسمي لن يستمر في المستقبل وأن أغلب أنشطته هامشية وتقليدية وهي تابعة للرأسمالية ولا يمكن أن تعمل على تراكم الأموال بل الغرض منها هو توفير أدنى مستويات الدخل لسد الحاجيات الأساسية للعيش.

وبعد عقدين من الزمن أي في فتره السبعينيات تبين أن القطاع غير الرسمي أصبح ظاهرة معقده ومتعددة الجوانب وأصبحت الاستراتيجية بالنسبة للفئات الهشة وهذا ما أكده **كايت هارت** من خلال دراسته التي أجراها في غانا حول فرص الدخل غير الرسمي و العمالة الحضارية, قد توصل إلى مفهوم القطاع غير الرسمي وهو امتداد للقطاع التقليدي و القطاع الرسمي يمثل القطاع الحديث. في سنه 1972 استخدم مفهوم القطاع غير الرسمي واعتبر رسميا من طرف منظمة العمل الدولية وذلك في أول دراسة أجريت في كينيا, في إطار" **البرنامج العالمي للشّغل**". ومنذ ذلك الحين تعددت الدراسات أمام هذه الظاهرة التي لها ازدواجية تميّز بين القطاعين الرسمي والغير الرسمي. فالأوّل يشير إلى العمل تحت رقابة الدولة فيشمل الامتيازات المقدَّمة مثل الحماية القانونية, أمّا القطاع غير الرسمي فهو غير نظامي وغير محمي.

3.المقاربات النظرية للقطاع غير الرسمي

نظرية ثنائية الاتجاه المحدثة: لقد فسّر أصحاب هذا الاتجاه ظاهرة القطاع غير الرسمي على أنقاض الثنائية الكلاسيكية التقليدية واستبداله بثنائية محدثة وهي " رسمي" و " غير رسمي", ويمثل هذا الأخير قطاع قائم بحد ذاته وهو مرتبط بالقطاع الرسمي إلاّ أن لكل واحد منهما مميزاته و أبعاده وخصائصه وديناميكيته الخاصة. فالقطاع الرسمي ينشط بصفة رسمية ومشروعة وهو محمي أما القطاع غير الرسمي فهو ينشط بصفه غير شرعية ولا هو محمي ولا منظم, وهو يمثل نسقًا اجتماعياً يلبي حاجياته الأساسية من خلال الأنشطة غير الرسمية التي تساهم في حل مشكله البطالة والفقر ولو بنسبة ضئيلة.

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة بين القطاعين هي علاقه تكامل, و يرون أيضا أن القطاع غير الرسمي هو حلا لمشكل البطالة والفقر خاصة في دول العالم الثالث كما أن القطاع غير الرسمي يساهم في التنمية من خلال الدور الإنتاجي الذي يقوم به وكذا توفيره لمناصب شغل.

نظرية الاتجاه الراديكالي: اعتمد أصحاب هذا الاتجاه في تفسيرهم للأنشطة الغير رسميه في النسق الاجتماعي وفقا للمفاهيم والتنظيم الماركسي, الذي يرى أن الاستغلال والطبقية هما السمه الأساسية للمجتمعات في الدول النامية, ويتجلى في عده مظاهر منها الفقر, التهميش, البطالة. ومن أهم منظرين هذا الاتجاه هم: " **جاري Garry**", "**غرين Green**", "**برومللي Bromley**" وغيرهم. «لقد أشار غاري إلى أن النمو العاملة غير الرسمية لا يوحي

بأية حال من الأحوال أن الإنتاج الصغير يدخل مرحلة التنمية السريعة و التقدم التكنولوجي, إنما ترتبط بالظروف الصعبة التي تجعل الفقراء يبحثون عن وسائل عيش تضمن بقائهم و استمرارهم, كما أن مختلف أصناف الإنتاج الصغير تعاني من التبعية و الاستغلال الذي يمارسه النظام القائم, فالميكانيكيون مثلا مرتبطون تجاريا بالوحدات التجارية الرأسمالية للحصول على قطاع الغيار و غيرها, الأمر الذي يزيد من التبعية الداخلية و الخارجية.» [1]

فهم ينظرون إلى العلاقة التي تجمع بين الرأسمالية و العامل في علاقه استغلالية التي تؤدي بدورها إلى تشكيل نمطا إنتاجيا مستغل.

(1).«العولمة و الإقتصاد غير الرسمي» – د.إسماعيل قيرة – د.إبراهيم توهامي – د.عبدالحميد ليمي – مخبر الإنسان و المدينة – جامعة قسنطينة الجزائر – دار الهدى للنشر و التوزيع 2004 – ص 97.

4.العلاقة بين القطاع الرسمي و غير الرسمي

إن كلّ الدراسات تجمع على وجود علاقه بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي, فكل بحاث يدرس هذه العلاقة وفق توجهاته و منطلقاته, فهناك من اعتبر هذه العلاقة تكامليّة ومنهم من ينظر الهيا على أنها علاقة استغلالية وتبعية, وإذا أمعنا النظر في هذه العلاقة نجد أنها علاقة طردية أي اذا تراجع دور القطاع الرسمي في استيعاب العمالة و توفير مناصب شغل يؤدي هذا حتمًا إلى توسع القطاع غير الرسمي, في أوقات الأزمات.

وهناك ثلاث وجهات نظر تختلف في تشخيص طبيعة هذه العلاقة:

أ. النظرة الثنائية:

أصحاب هذه النظرة يرون أن قطاع غير رسمي هو قطاع هامشي ليس له أي علاقه مع القطاع الرسمي فهو يمثل قطاع قائم بداته حيث يوفر الدخل للفئات الهشة.

ب. النظرة البنائية:

« ويرى أصحابها أن القطاع الغير رسمي ناتج لذلك الرسمي, وأن الرأسماليين يعملون على إضعاف علاقات العمل بين القطاعين للإبقاء على تبعيه اليد العاملة غير الرسمية لهم.»[1]

ج. النظرة القانونية:

يرون أصحاب هذا التوجه أن الأطر القانونية والتشريعات التي تعالج هذا القطاع غير عادلة ومبالغ فيها مما يؤدي إلى نمو وتوسع هذا القطاع.

(1). «القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق»– «الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا» إعداد الطالبة بوخيط سليمة 2014 – 2015. ص 157.

ثانيًا: عوامل و مميزات القطاع غير الرسمي

1. أسباب نمو و انتشار القطاع غير الرسمي

إن الأسباب المؤدية إلى نمو وانتشار القطاع غير الرسمي كثيرا ويمكن تصنيفها إلى أسباب اجتماعية واقتصادية, وهي تختلف من بلد إلى آخر. ومن أبرز الأسباب التي تساهم في نمو وانتشار هذا القطاع يتمثل في انخفاض مستوى الدخل حيث يلجأ الأفراد إلى هذا القطاع للحصول على دخل يلبي حاجياتهم الأساسية.

تشكّل أهم الأسباب كالأعباء المثقلة للضرائب, البيروقراطية, الفساد, ومستحقات الضمان الاجتماعي أسباباً كافية تدفع الأفراد والمؤسسات الصغيرة إلى التحوّل نحو القطاع غير الرسمي. و بالرغم من اختلاف هذه الأسباب من بلد إلى آخر حسب الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل بلد, تتمثل أهم الأسباب في ما يلي:

- انخفاض مستوى الدخل وهو من اهم الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار القطاع غير الرسمي, حيث يلجأ الأفراد إلى هذا القطاع من أجل الحصول على دخل يسد حاجياتهم الأساسية.
- الأعباء الضريبيّة وارتفاع المستحقات الاجتماعية يحفز الأفراد والمؤسسات الصغيرة لتوجه إلى هذا القطاع. وهذه الأعباء في نظر الناشطين في هذا القطاع غير عادلة ولا تراعي وضعية وظروف أفراد المجتمع, الأمر الذي يجعلهم يتهربون من دفع مستحقات الدولة.

- الضعف القانوني والمؤسساتي الساري خاصة في الدول النامية, وذلك راجع إلى الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وهذا بعد سيطرة الرأسمالية على السوق العالمية, وتحطُم المعسكر الاشتراكي نتج عنه فراغ وضعف في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- ضعف أداء سوق العمل ما يؤدي إلى توسع الفجوة ما بين العرض والطلب للعمل فهذا يؤثر على توفير مناصب عمل, ويمكن تفسير هذا الظرف من خلال عجله التنمية وانتشار الفساد والبيروقراطية.
- الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة بفعل العوامل الجاذبة و التي تشكل مركزا للأنشطة الاقتصادية في المدن, فكثيرا ما يعتبر البحث عن فرص عمل مأجور من الدوافع الرئيسية لارتفاع معدل الهجرة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري, فشكّل هذا شريحة الفقراء من الذين لا يمتلكون المهارات والكفاءات خارج القطاع الزراعي الذي يميز الريف. [1]
- فشل النزوح الريفي نتيجة العراقيل الكبيرة التي تحُول دون إدماجهم في الوسط الحضري, ومن أهم هذه العراقيل وجود فئات مهنية لا تتمتع بالتكوين و المؤهلات. [1]

(1).«استراتيجية الشباب في عالم الشغل » – دراسة ميدانية لعالم الشغل بمدينة بني صاف – للطالب بالحصيني بوعزة – تحت إشراف أستاذ زمور زين الدين – 2011 – صفحة 50.

- ظاهرة الفقر هي من أهم الدوافع للعمل في القطاع غير الرسمي, ما يعني الافتقار إلى الماديّة والشعور بالحرمان, فهذه الفئه لديها فرص عمل لكن الطابع الغالب هو أنّه يعملون في ظروف صعبة بأجور منخفضة و إنتاجية ضعيفة, و دون حمايه قانونيه أو اجتماعية.

2. خصائص و مميزات القطاع غير الرسمي

- يعتبر الدخول إلى هذا القطاع سهلا, فلا توجد قيود تمنع الأفراد من العمل فيه, لا من حيث طبيعة تنظيمه أو الكفاءة المهنية المطلوبة أو رأس المال, ولا يتطلب معاملات أو إجراءات معقده.
- يتميز النشاط في مجال القطاع غير رسمي بصغر الحجم, كما يعتمد على اليد العاملة كليا, كما هناك ضعف في استعمال التكنولوجيا و استغلالها حتى وإن وجدت, ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية فكثيرا ما يظهر هذا النشاط على النمط العائلي.
- عدم وجود تنظيمات عماليّة ولا أي التزامات تجاه السلطات في ما يتعلق بدفع الضرائب أو الرسوم أو الضمان الاجتماعي.
- لا يوجد نظام رسمي لهذا القطاع, الشيء الذي يجعله في منافسة شديده من طرف القطاع الخاص, وذلك لاعتماده على وسائل إنتاجية قديمة لا تواكب التطور الصناعي.

يمكن تلخيص هذه الخصائص من خلال التقرير المشهور للمكتب الدولي للعمل (rapport du Kenya) **BIT**, سنة 1972 والذي يحتوي على سبعة نقاط تتمثل في:

1) سهولة الاندماج في النشاطات.

2) إستعمال مواد محليّة.

3) الملكية العائلية للمؤسسات.

4) نقص ومحدودية النشاطات.

5) تعتمد في تقنياتها على كثره اليد العاملة.

6) أسواق السوق مفتوحة يتهرب أصحابها من الإجراءات القانونية.

7) نسبه معتبره تمثل أفراد خارج نظام التكوين الرسمي.[1]

(1) "الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري" (دراسة ميدانيه بمدينه سعيدة), أطروحة لنيل شهاده الدكتوراه بوزيدي سليمان صفحة 28.

3.أشكال أنشطة القطاع غير الرسمي

يستوعب القطاع غير الرسمي عدد كبير من مختلف فئات وشرائح المجتمع التي تبحث عن بديل يوفر لها مناصب عمل بعد أن عجز القطاع الرسمي, وتتكون هذه الفئات من نساء, رجال أطفال. ويكاد القطاع يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري وعلى وجه الخصوص بلدان العالم الثالث.

ويمكن تصنيف الأنشطة غير الرسمية إلى نوعين:

أ. **الأنشطة المشروعة:**

هذا النوع من الأنشطة لا يخالف قوانين الدولة ومسجلة إداريا, إلا أنها غير معلنة, وتنشط بصفه غير قانونية و أصحابها يتهربون من دفع الضرائب و تضم عددا كبيرا من اليد العاملة من مختلف الشرائح ويمكن أن نذكر بعض الأنشطة منها:

- العاملات في المنازل.
- التجار المتجولون و تجار الأرصفة.
- النقل الخفي.
- المؤسسات الصغير الغير خاضعه للضرائب.

ب. الأنشطة غير المشروعة:

هذا النوع من الأنشطة غير القانوني وليس مسجل إداريا ويمارس في سّريه تّامة بعيدا عن رقابة الدولة, وينتج عنها مداخيل كبيرة, من بين هذه الأنشطة:

- تجارة المخدرات.
- تجاره بالبشر.
- تهريب السّلع.

و الشكل التالي[1] يوضح ذلك:

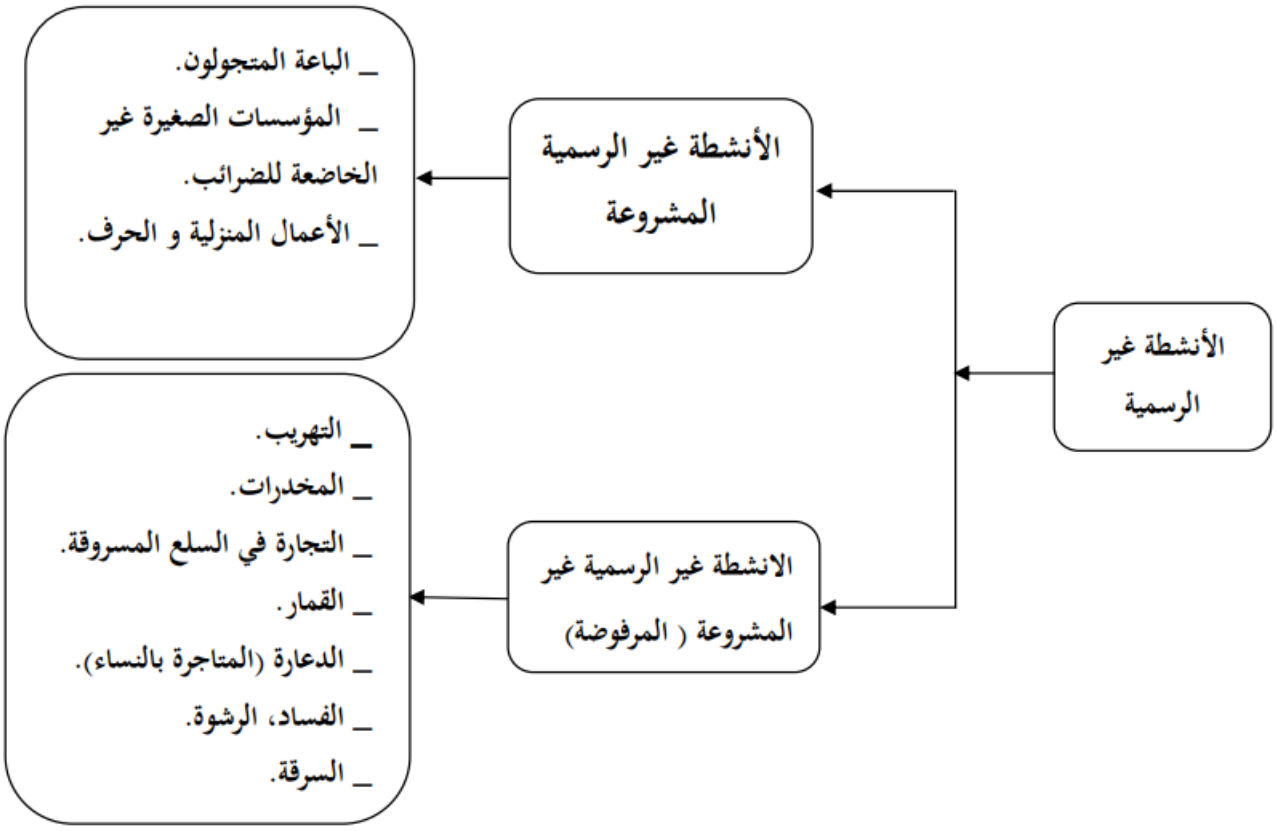

المصدر: إبراهيم توهامي, إسماعيل قيرة, عبدالحميد نلمي, "العولمة و الاقتصاد غير الرسمي" , دار الهدى– الجزائر 2004 – صفحة 101.

1. إبراهيم توهامي, إسماعيل قيرة, عبدالحميد نلمي, "العولمة و الاقتصاد غير الرسمي" , دار الهدى- الجزائر 2004 – صفحة 101.

ثالثا. آثار القطاع غير الرسمي

يعد القطاع غير الرسمي ظاهرة له آثار وانعكاسات سلبية وإيجابية على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي. اختلفت الآراء حول التأثير الذي أصبح يمارس على المجتمعات سواء أكان إيجابيا أو سلبيا, «هناك من يعتبر الأشخاص الذين يعملون في هذه السوق أشخاص طفيليين أو مجرمين فاعلين أو محتملين, في حين هناك من يعتبرهم ضحايا لنقص فرص التشغيل في السوق الرسمي فضلا عن كونهم مكافحين للتغلب على المشاكل والصعاب المرتبطة بعمليه التحضر.»[1] وهناك من يرى ضرورة تشجيع القطاع غير رسمي باعتباره عنصر مهم في امتصاص البطالة وتخفيف حدّة الفقر ومنهم من يرى محاربة هذا القطاع لما له من أضرار على الاقتصاد و المشاريع المالية المستقبلية .

سنتطرق فيما يأتي إلى منافع ومساوئ القطاع غير الرسمي:

أ. منافع القطاع غير الرسمي

يلعب القطاع غير الرسمي دورا مهما في إحداث مناصب شغل جديده فهو من مشكلة البطالة التي هي على عاتق الدولة. يتميز القطاع أنه سهل الانضمام إليه كونه لا يتطلب موارد ماديّة أو بشرية كبيرة, ويساهم كذلك في الحدّ من وطأه الفقر التي لها عواقب وخيمة على المجتمع التي تؤثر بالسلب على الشرائح ما ينتج عنه آثار سلبيه مثل الانحرافات والتسّرب المدرسي, كما أغلب الناشطين في القطاع غير الرسمي هم فقراء, أيضا من إيجابياته تكوّن الكتلة الأجرية التي تساعد على تحريك الاقتصاد ولو بصفة خاصة في المجتمعات التي لا يتقاضى أفرادها

(1)."ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزياده إيرادات الخزينة العامة" .مجله الاقتصاد والمالية –المجلد 4 العدد اثنان – 201–كليه العلوم الاقتصادية.

تعويضات البطالة, ويلعب القطاع غير الرسمي دورا مهما في توفير السّلع والخدمات و مواد استهلاكية تكون في متناول الطبقة الفقيرة خاصة إذا تعذر على القطاع الرسمي تأمينها للفئات ذوي الدخل الضعيف, « ويمثل تحسين الوصول إلى التعليم والتدريب في الاقتصاد غير الرسمي هدفا إنمائيا يساهم في تنمية وتدعيم الفرص المتاحة للعمال في الاقتصاد غير الرسمي.» [1]

ب. مساوئ القطاع غير الرسمي

يعتبر القطاع غير الرسمي منافس قوي للقطاع الرسمي وتتميز هذه المنافسة باللاشرعية ولا تحترم قوانين المنافسة وكذلك لا يساهم في دفع الضرائب مما يؤثر على خزينه الدولة فكلما اتسع المجال كلما انخفض الناتج الإجمالي للدولة. فتوسع حجم القطاع غير الرسمي يجعل الإحصائيات الرسمية غير دقيقه ولا تعكس الواقع الحقيقي للاقتصاد و يؤثر على المشاريع المستقبلية للدولة. كما توجد علاقة وثيقة بين الأنشطة غير الرسمية والجرائم الاقتصادية حيث توظَف أموال الجرائم الاقتصادية للاستثمار في القطاع غير الرسمي.

عدم المساواة بين عمالة و عمال القطاع الرسمي في التوزيع الضريبي, مما يتيح إستغلال الغش بضم الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق و قوانين العمل فيأثر سلبا على الرغبة في مواصلة التعليم وهذا ما يؤدي إلى إنتشار الأميه والجهل. [2]

(1). "سياسات العمل من اجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة" –التقرير السادس مكتب العمل الدولي – الطبعة الأولى 2010 صفحه 96.

(2). "الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج" – أ.نسرين يحياوي –مجله الدراسات المالية و المحاسبة والإدارة– العدد 6–ديسمبر 2016.

أهم الفروقات بين القطاعين

الجدول التالي[1] يبيّن الفرق بين القطاع الرسمي والقطاع الغير رسمي:

الجدول رقم (1):الفرق بين الإقتصاد الرسمي والإقتصاد غير الرسمي

القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
الأهداف الرئيسية:	**الأهداف الرئيسية:**
• تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق؛	• تحقيق مداخيل في السوق؛
• دخول مقنن، وجود نقابات؛	• سهولة الدخول وعدم احترام القواعد؛
• تطبيق تشريع العمل؛	• انعدام تشريع العمل؛
• الإستفادة من القروض الوطنية والأجنبية؛	• التمويل الذاتي؛
• دفع الضرائب والرسوم.	• عدم دفع أي ضرائب أو رسوم؛
• أجور وعقود العمل.	• التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة.
تنظيم السوق:	**تنظيم السوق:**
• حواجز عند الدخول؛	• غياب الحواجز عند دخول؛
• علامات مسجلة، منتجات معيارية؛	• منتجات تقليدية؛
• أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم).	• أسواق غير محمية.
التكنولوجيا:	**التكنولوجيا:**
• عصرية ومستوردة؛	• تقليدية، مكيفة ومنشأة؛
• الإستعمال المكثف لرأس المال؛	• الإستعمال المكثف للعمل؛
• التربية الرسمية اللازمة؛	• تمهين غير رسمي،
• إنتاج نطاق واسع.	• وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة.

المصدر: المجلس الوطني ا لإقتصادي وا لإجتماعي، "**الإقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق** "، تقرير لجنة علاقات العمل، جوان 2004، ص41.

(1)."الاقتصاد غير الرسمي أوهام و حقائق", تقرير لجنة علاقات العمل, المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي, جوان 2004, ص41.

خلاصة:

إختلف علماء الاجتماع والاقتصاد في بعض النقاط التي تخص هذا القطاع, خاصة وأنه موجود ويعمل وينافس الرسمي ويلبي حاجات الأفراد, فهناك من أقّر بأنه قطاع فعال رغم ضعف منظومته الشرعية مادام يساعد أفراد المجتمع في رفع مستوى الدخل وتطوير المعيشة, لا سيما يحتاج إلى منظومة قوانين تحكمه, أما آخرون فيرون أنّ الحدّ منه يساعد الدولة في تنظيم أمورها والقضاء على الاستثمارات الغير مشروعة التي تضعف هيمنتها وسيطرتها, ولذا فالموضوع شائك ومعقد ويحتاج إلى أجهزة واستراتيجيات لتجاوز هذا المشكل وجعله في إطاره المحدد.

الفصل الثاني

واقع القطاع غير الرسمي في الجزائر

تمهيد:

توسّع القطاع غير الرسمي في الجزائر نتيجة الأزمات والسياسات بداية من مرحلة الاقتصاد الموجه, حيث كانت الدولة تعتبر الراعي الوحيد في توفير حاجيات المجتمع, لكن وبعد ظهور أزمة النفط 1986 التي كانت العامل الأساسي في تسريح عدد لا بأس به من العمال, إعتمدت بعد ذلك على بعض السياسات من أجل احتواء الوضع, فلجأوا بدورهم إلى القطاع غير الرسمي كنتيجة حتمية, فظهر ما يعرف باقتصاد السوق وتحرير التجارة وهذه من بوادر الرأسمالية في الجزائر, كما اعتمدت الدولة بعض على سياسات أخرى من اجل إنقاذ الوضع فقامت بمنح رؤوس أموال من أجل إنشاء بعض المشاريع الاستثمارية للحدّ من البطالة و إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني.

أولا: السيرورة التاريخية للقطاع غير الرسمي بالجزائر

إن مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر كان لها تأثيرا سلبيا سواء على المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي مما ساعد على توسع رقعة القطاع الغير رسمي والذي ينشط بشكل كبير في وقت الأزمات ليشكل بديل عن القطاع الرسمي وحسب أغلب الدراسات تقسم مراحل تطور هذا القطاع إلى ثلاث مراحل.

أ. مرحلة الاقتصاد الموجه 1962-1988

تميزت هذه المرحلة منذ الاستقلال, إتباع الجزائر نظاما اقتصاديا اشتراكيا و السمة الغالبة في هذه المرحلة هي تكوين قاعده صناعية ثقيلة تؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تتميز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج كأداة للتنمية وتحرير الاقتصاد الوطني من الهيمنة الدولية للتنمية من خلال التخطيط المركزي والقطاع العام هو الذي كان يمثل السوق الوحيد المخول له قانونا بتوفير البضائع والسلع وتوزيعها وتسويقها في الأسواق.

كما تميزت بداية المرحلة بالتسيير الذاتي وهي مرحلة الانتظار أوإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية, وكان المجتمع الجزائري زراعي بالدرجة الأولى ومن خلال المخططات التنموية (المخطط الثلاثي, المخطط الرباعي, الأول و الثاني), فتحت مناصب شغل عديدة ما أدى إلى النزوح الريفي, وهو انتقال الأفراد من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري للبحث عن العمل, « و إخضاع نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية لنموذج-

حضري مديني من حيث الإنتاج والاستهلاك وإطار ونمط الحياة الاجتماعية.»[1], زيادة إلى الارتفاع المتزايد في النمو الديمغرافي ممّا تسبب في ارتفاع معدل البطالة « وكذلك احتكار الدولة على استيراد المواد الاستهلاكية و عجزها في توفير في الأسواق المحلية, مع زيادة الطلب على هذه المواد, ظهرت ما يسمى بمشكلة الندرة, إن هذه المشكلة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة سمحت بظهور القطاع غير الرسمي في تجارة الحقيبة أو التجارة الموازية أو كما تسمى ***بالطرابندو*** و أدّت هذه المشكلة إلى سوق مالية موازية أو البيع تحت الطاولة وأدت كذلك نتيجة ازدياد الطلب على العملة الصعبة لشراء السلع والبضائع في الخارج وبيعها في الأسواق المحلية.»[2], وزياده على تلك الأسباب مشكل البيروقراطية التي كانت تعرقل نشاط الاقتصاد.

في نهاية الثمانينات ظهرت عيوب التخطيط الموجه خاصة مع الأزمة النفطية سنة 1986 ما جعل القطاع الرسمي عاجز في توفير مناصب عمل, كذلك اتسم القطاع غير الرسمي في مرحلة الاقتصاد الموجه معالجة مشكلة الندرة في السلع والمواد الاستهلاكية و التوازن ما بين العرض والطلب.

(1).«المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية: معالم و دلالات», مجلةالإنسانيات, الأستاذ مصطفى مرضي, العدد 7. 24/11/1999.

(2). المؤسسة الاقتصادية و محيطها – كتاب جماعي – عدة بوجلال عبدالمالك – مخبر التطور لثقافة و السياسة – دار النشر لالة صفية – الطبعة الأولى 2014, صفحة 48.

ب. مرحلة اقتصاد السوق

إن فشل الاستراتيجية التنموية للاقتصاد الموجه زاد من مشكلة الميزانية وجعلها عاجزة بتمويل المشاريع, كما بقية المؤسسات المحلية تعاني من عدّة مشاكل وهذا على كافة الأصعدة وعموما أصبحت غير قادرة على الاستمرار مما أدى إلى تصفية العديد منها, وزاد من تفاقم الأزمة خاصة الوضع السياسي والاقتصادي الذي ساد في مطلع التسعينات, فكانت سياسة الدولة تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني مع الصندوق النقد الدولي و تقلص دور الدولة في مجال الشغل وكذلك في المجال الاجتماعي في تدعيم المواد الاستهلاكية وتخلت الدولة عن احتكار التجارة الخارجية وفتح الأسواق للقطاع الخاص باستيراد السلع والبضائع لتغطية متطلبات وحاجيات الأسواق, إضافة إلى خوصصة المؤسسات العمومية وما ترتب عنها من تسريح للعمال بما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة« و لم تصبح تلك المؤسسات الصناعية قادرة على توفير مناصب عمل جديدة للفئات المقبلة على سوق العمل, وكذلك للعمال الذين تركوا عملهم بسبب التقاعد أو التسريح بالإضافة إلى أولئك الشباب العاطل عن العمل والذي اتسع عددهم في مجال العمل وتقلصه.»[1], حيث بلغ عدد البطالين سنة 1994 حوالي 2.1 مليون إذ بلغت نسبة البطالة من 27%حتى 30% خلال سنوات من 1995 إلى 2000 على التوالي, وقد تميزت هذه الفترة والتي تعتبر مرحلة انتقالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

(1). العمال الصناعيون في الجزائر, ممارسات و تمثلات, دراسة ميدانية بتلات مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة, مجلة الإنسانيات , للأستاذ مولاي حاج مراد, العدد 34, 2006, 73/61.

إن هذه الأزمات ساهمت بشكل كبير في توسع القطاع غير الرسمي, والذي يعد مصدر دخل لكثير من فئات الاجتماعية البطالة والفقيرة فشملت عدّة مراحل تتمثل في:

ج. مرحلة البحبوحة المالية وتوسع القطاع غير الرسمي

عرفت هذه المرحلة ارتفاع في سوق البترول واستقرارا سياسيا انعكس على الاقتصاد الجزائري, وتبنت الحكومة برنامج الإنعاش الدعم الاقتصادي و تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي و تحسين عمل المؤسسات, وهذا قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي, ومن بين إيجابيات هذه المرحلة هو انخفاض في مستوى البطالة فانخفضت من 15.30% سنة 1995 إلى 3.11% سنة 2008, وكذلك تقليص المديونية الخارجية, وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وكذلك ارتفاع احتياطي الصرف ومع ذلك يبقى القطاع الرسمي غير قادر على استيعاب كل القوى العاملة في سوق العمل وخاصة في المدن الكبرى, ومع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تبعتها إلى تحرير المبادلات التجارية ما نتج عنه تدفق السلع الأجنبية بشكل كبير في الأسواق الوطنية ما جعلها تداول بطريقة غير رسمية, وفي هذه المرحلة انتشرت ظاهرة الفساد الإداري التي أصبح مصدر توسع القطاع غير رسمي من خلال غياب المراقبة وعدم قيام الحكومة بأدوارها على أكمل وجه.

ثانيا: سياسة الدولة إتجاه القطاع غير الرسمي

1.الإطار القانوني و المؤسساتي لتطوير القطاع الرسمي و كبح القطاع الغير الرسمي

إن للقرارات والمواسم والقوانين دور هام في تنظيم وحمايه القطاع الرسمي وكذلك كبح وتقليص توسع رقعه القطاع غير رسمي, لكن هذه القوانين كان لها اثر إيجابي في بعض الأوقات وأثر سلبي في أوقات أخرى, فالملاحظ إن هناك قوانين وقرارات منها من وصل إلى الهدف المرجو الذي رسم له, و منها ما شكّل عائقا, وهناك قوانين وقرارات كثيرة بهذا الصدد نذكر منها ما يناسب موضوعنا:

- الأمر رقم 95 - 22 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1416 الموافق 26 أوت والمتعلق المؤسسات العمومية الذي كان له أثر بالغ في ارتفاع نسبه البطالة وذلك من خلال تسريح العمال. (العدد 31 / 7 تاريخ 8 -5 -1994. الجريدة الرسمية)
- مؤرخ 23 صفر عام 1425 الموافقة 14 أبريل 2004 يحدد التعريفات التي يطبقها المركز الوطني للسجل التجاري بعنوان مسك السجلات التجارية والإعلانات القانونية, بحيث هذه المصاريف تحفز التجار على الاتجاه لممارسة النشاط في الخفاء نظرا للتعريفات المكلفة المنصوص عليها في المواد 2 و 3 و 4 من هذا القرار المصدر غير الموازي في الجزائر. (ماجستير بورعدة صفحه 161 العدد 30 /10-30 ماي 2004)
- قرار مؤرخ في 23 صفر عام 1425 الموافق ل 14 أبريل 2004 يحدد التعريفات التي يطلقها المركز الوطني للسجل التجاري بعنوان مسك السجلات العمومية البيوع ورهون حيازة المحلات التجارية والأدوات ومعدات التجهيز بحيث هذه المصاريف-

كما تنص عليها المواد 1 و 2 من هذا القرار تشكل عائقا أمام التجار المبتدئين ما تدفع ما يدفعهم إلى التوجه نحو القطاع غير الرسمي. (نفس المرجع العدد 35- 13- 2 جوان 2004)

- الأمر رقم 96 – 01 المؤرخ في 19شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير 1996 يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف حيث تنص المادة 2 على حماية الصناعة التقليدية و الحرف و التنمية الصناعية التقليدية و الحرف والحرفيين و إدماجهم في القطاع الرسمي, المادة 2 من هذا الأمر دروس على وجوب التسجيل في السجل الإداري صناعه التقليدية والحرف وتمنح لهم بطاقه حِرفية تكتب عليها حرفي. والمادة 50 تنص على انه يعاقب كل ممارس لنشاط حرفي لم يقوم بطلب البطاقة المهنية ولم يسجل في سجل الصناعات التقليدية والحرف وتكون العقوبة طبقا لأحكام قانون العقوبات.(العدد 5- 4 موافق 6 يناير1994 الجريدة الرسمية)
- مرسوم تنفيذي رقم 97- 274 المؤرخ 16ربيع الأول 1418 الموافق 21 جويلية 1997 يحدد شروط ممارسة النشاط في الصناعات التقليدية في المنزل والهدف من المادة 4 في هذا المرسوم هو على الراغبين في مزاوله نشاط حرفي في المنزل التسجيل مسبقا في سجل الصناعات التقليدية والحرف.(العدد3-23 /14 يناير 96 , الجريدة الرسمية)
- مرسوم رئاسي رقم 96 - 234 مؤرخ 16 صفر1417 الموافق 2 جويلية 1996 وكذلك مرسوم التنفيذي رقم 96 - 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 ديسمبر 1996 وتضمنا هذا المرسومين إعادة الشباب من الصندوق-

الوطني لدعم تشغيل الشباب وكذلك إنشاء وكاله وطنيه لدعم وتشغيل الشباب والهدف هو إدماج الشباب البطال في مشاريع استثماريه تنموية. (41- 17 ثلاث جوان 96 - 52- 27 / 11-9-96)

- مرسوم رئاسي رقم 3- 514 مؤرخ في 6 ذو القعدة 1424/, 30 ديسمبر 2003 يتعلق بدعم من طرف البطالين البالغين من العمر 35 سنه إلى 50 سنه للاستفادة من القروض التي يمنحها الصندوق الوطني التأمين عن البطالة.(84 / 7 , 31-ديسمبر 2003-)
- مرسوم رئاسي رقم 4-31 مؤرخ في29 ذو القعدة 1424 موافق 22 جويلية 2004 يتعلق بجهاز القرض المشغل الهدف منه إدماج المواطنين الذين ليس لهم دخل أو ذوي الدخل الضعيف ومساعدتهم على الأنشطة المنتجة.(3-6, 12/25/2004)

نلاحظ أن هناك قوانين وقرارات ومراسيم التي أصدرتها الدولة لانعاش الاقتصاد و إدماج الشباب في مشاريع تنموية لمحاولة تقليص نسبة البطالة وكذلك تطوير وتنمية القطاع الرسمي, مع كبح توسع وانتشار القطاع الغير رسمي, لكن رغم كلّ هذا التأسيس القانوني والمتابعة المستمرة للمصالح المختصة بمصير هذه الإعانات والقروض المقدمة نلاحظ توسع رقعة القطاع غير الرسمي.

2.آليات الدولة لدمج القطاع غير الرسمي

لقد أنشأت الدولة العديد من أجهزة ومؤسسات تتضمن أهدافا مثل توفير فرص لمساهمة أفراد المجتمع في التنمية الاقتصادية و تطوير الكفاءات وكذلك تقليص نسبه البطالة, وخفض حدّة الفقر والعمل على تقليص القطاع غير الرسمي و سنذكر بعض المؤسسات لما لها علاقة بموضوعنا:

أ. معاهد التكوين المهني

يعتبر التكوين المهني والتعليم المهني مجالاً لكسب المعرفة والخبرة العلمية والعملية في العديد من الميادين الحرفية والمهنية, ويكون الطلب على التكوين حسب طبيعة التخصص وأهمية سوق العمل, وهو يمثل المجال الأمثل للذين لم يسعفهم الحظ في مواصلة الدراسة وكذلك المتسربين من المدارس, فهو يقدّم التكوين و التعليم المهني لجميع فئات المجتمع والتي تبلغ سنهم 15 سنه فما فوق, يتم تزويدهم بالمهارات الفنية والمهنية في جميع التخصصات وفي نهاية التخرج يتحصلون على شهاده التأهيل, « ورغم التطور الذي عرفه قطاع التكوين والنتائج المعتبرة التي حقّقها وخاصة من حيث التطور العددي إلاّ انه لم يتمكن من الاستجابة لحاجات سوق العمل, بل ساهم في مدّها بأفراد يجدون صعوبات في الحصول على عمل وهذا ما يعزز صفوف البطالين.»[1]

(1). صاد 57 التكوين المهني و التشغيل بالجزائر- دار الغرب للنشر التوزيع -الطبعة الأولى 2006.

ب. وكالات الدعم للإدماج

تعتبر وكالات التدعيم والتشغيل من أهم الهيئات التي أنشأتها الدولة من اجل إدماج الأفراد في مشاريع صغيرة, القصد منها توفير مناصب وهذا بفضل الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها هذه المؤسسات, وقد ذكرنا في النقطة السابقة مراسيم وقرارات إنشاء هذه الوكالة فهي عبارة عن هيئة وطنية لها صفة معنوية ولها استقلالية مالية وهدفها تشجيع المبادرات التي تساهم في انعاش قطاع التشغيل والقضاء على البطالة, مما يؤدي إلى جلب قوي العاملة واستدراجها من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

وتهدف هذه الوكالات إلى تقديم المساعدة وفق أصحاب المشاريع لكي تضمن نجاحها, كذلك إقامه علاقه بين الأفراد المستفيدين والمؤسسات المالية والبنوك والحرص على كل التدابير القانونية.

ج. تعريف وكاله الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تم إنشاء هذه الوكالة سنه 1994 نتيجة السياسة التي انتهجتها الدولة في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق تحت ضغط الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي, كانت نتيجة هذا الانتقال وغلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال وتعرضهم للبطالة, ابتداء من سنة 1994 الوطني للتامين عن البطالة في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين تم تسريحهم, كما تعمل الوكالة على تعويض المستفيدين وهذا ما ساهم في سوق العمل من خلال مشاريع الاستثمار.

د. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)

«هي هيئة عمومية ,أنشئت في عام 1996, مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات . هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من (19- 35) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات و توسيعها و يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية عشرة ملايين دينار.»[1]

ه. وكالة لتسيير القرض المصغر ANJEM

«يرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع و الخدمات, فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر و غير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت.»[2]

لكن من الملاحظ أن هذه الوكالات تملك عده معوّقات, فنلاحظ أن هناك نقص في تسيير المؤسسات و المعرفة الجيدة بالسوق وكذلك الطريقة المتبعة في منح التمويل, كثرة العراقيل الإدارية والبطء في اتخاذ القرارات خاصة في المعاملات التي تجمع البنوك والمستفيدين, كما هناك فقدان للشخصية المقاولاتية.

(1). http://www.mdipi.gov.dz/

(2). https://www.angem.dz

3. حجم قطاع غير رسمي في الجزائر

أ. الورشات غير الرسمية كنموذج للتحليل

لقد مرت الجزائر أزمات كثيرة كان لها أثر سلبي كبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي, مما ساعد على توسع رقعة القطاع غير الرسمي الذي كان بمثابة الملاذ الوحيد للفئه البطالة والهشة, فتزايد حجمهم بشكل واضح, ففي سنة 1988 بلغت النسبة 19 بالمئة ثم تطورت سنة 2003 إلى 42 بالمئة, ثم تقلصت النسبة إلى 34 بالمئة سنه 2006, بعد هذا إستمر العدد في النمو ليبلغ سنه 2015 إلى 49 بالمئة, «وتشير تقديرات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين إلى وجود 850000 تاجر يمارسون نشاطهم في القطاع غير الرسمي و يضم 1500 سوقا أسبوعيا, كما أعلنت عن وجود 100 الف آخرين يعيدون بيع التبغ»[1]

(1). المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 4–2013.

ت. جدول [1] يبيّن التغيرات في العمالة غير الرسمية بين سنتي 2001 – 2014

السنوات	العمل الرسمي (بالألاف)	العمل غير الرسمي (بالألاف)	النسبة المئوية
2001	3269	1648	% 33.5
2003	3387	1885	% 35.8
2004	3617	2564	% 41.5
2005	3912	2752	% 41.3
2006	3994	3265	% 45.0
2007	4172	3251	% 43.8
2008	4412	3482	% 44.1
2009	4558	3673	% 44.6
2010	4679	3921	% 45.6
2011	5079	3487	% 40.7
2012	5764	3493	% 37.7
2013	6043	3604	% 37.4
2014	6097	3462	% 36.2

3. مخطط[2] يبن العمل غير الرسمي في العالم

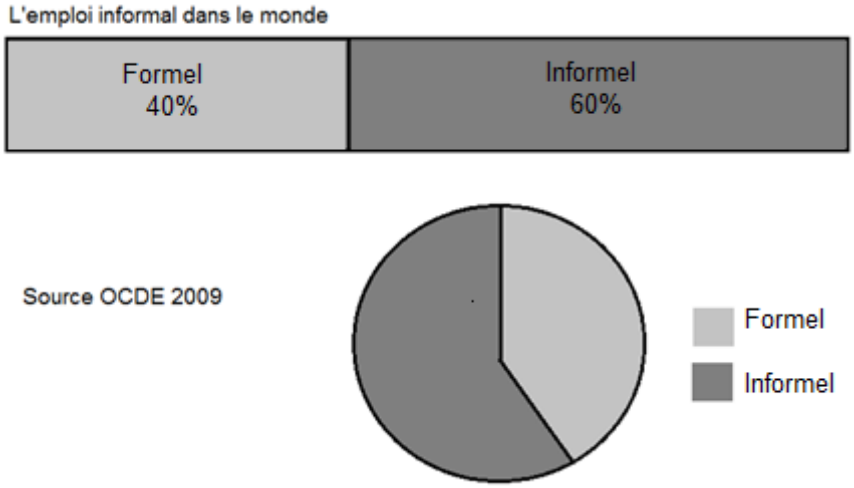

(1).المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
(2). المصدر: OCDE 2009.

ثالثا: الورشات غير الرسمية

1. مصادر القطاع غير الرسمي

يضم القطاع غير الرسمي فئات و شرائح عريضة من المجتمع الباحثة عن العمل من اجل توفير حاجيات أساسية للعيش بعد عجز وتراجع القطاع الرسمي عن أداء دوره, ومن أهم هذه الفئات:

- المتسّربون من المدارس وعديمي المؤهلات العلمية والأميين الغير المدمجين في قطاع التربية.
- ممثلين البطالة المقنعة وهم أصحاب الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل الذين لم يكن لهم الحظ في الالتحاق بالقطاع الرسمي.
- البطالة تعد مصدر كبير للتشغيل في الأنشطة غير الرسمية, حيث تدفع الأفراد في البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي بعد عجز القطاع الرسمي.
- إتساع رقعة القطاع غير الرسمي بسبب فشل الاقتصاد في إنشاء مناصب شغل جديده في المدن و امتصاص العدد المتزايد من طالبي العمل وبالتالي ارتفاع مستوى البطالة وتدهور الحياة ونوعية المعيشة فهي تعد المصدر الرئيسي لهم.

2. تعريف الورشات غير رسمية

تعريف الورشة في قاموس **ويسترز** العالمي الثالث الجديد, فيعرفها على أنها منشأة صغيرة يتم فيها تصنيع بعض المنتجات الحرفية بالاعتماد على الذات و غالبا بدون قوة الآلة مقارنة بالمصنع الذي يمتاز بالأدواتية و الآلاتية.(1)

الورشات غير الرسمية تتميز بنشاطها في القطاع الغير رسمي, ليس لها سجل تجاري ولا وثائق وتنشط بصفة غير قانونية وتعمل بدون فواتير ورخص وليس مسجلة في مصالح الضرائب وهيئه الضمان الاجتماعي, كما لا تملك عقود عمل تنظم العلاقات بين العامل و رب العمل وتدخل في مجال القطاع غير الرسمي بصفة كلية.

(1). «تخطيط وإدارة ورش العمل», حسين محمد, مجدلاوي للنشر و التوزيع - عمان الأردن -الطبعة 2003.

3. خصائص الورشات غير الرسمية

وتتميز الورشات غير رسمية بالمرونة والسهولة في تسييرها وراجع ذلك إلى صغر حجم الوحدة و التنظيم البسيط و تتلخص مميزات الورشات غير الرسمية فيما يلي:

- عدم الاعتراف في القوانين والتنظيمات الرسمية.
- لا تملك نقابات أو تنظيم عمالي.
- وجود علاقات عمل خاصة.
- التخوف الدائم من تدخل السلطات ولجان المراقبة.
- نتاج الورشات غير الرسمية لا يدخل في الإحصاءات الرسمية.
- الملكية الفردية أو العائلية والتسيير يكون مباشرة من صاحب الورشة.
- صغر حجم الورشة وليس شرطا تواجدها في مناطق غير معروفة.
- تملك تنظيم بسيط وغير معقد.
- الظروف المهنية الصعبة وكذلك غياب وسائل الأمن و الوقاية.
- تعتمد على التمويل الذاتي أو المحيط القريب (العائلة, الأصدقاء أو المعارف).
- لا تتمتع بحقوق التمويل والخدمات البنكية.

خلاصة:

لازال القطاع غير الرسمي يتوسع على حساب القطاع الرسمي وذلك نتيجة المشاكل والأزمات التي يعاني منها القطاع الرسمي على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والقانوني, وبعد كل تلك المحاولات والمشاريع الاقتصادية الضخمة لم تصل إلى هدفها المطلوب وتبقى الأنشطة غير الرسمية هي الملاذ الوحيد للأفراد الذين لم يسعفهم الحظ في الالتحاق بالقطاع الرسمي.

الفصل الثالث

أسباب العزوف و معوّقات الإدماج

تمهيد:

كان ميدان دراسة البحث في بلدية **سيدي شحمي** إحدى بلديّات ولاية وهران والتي تتميز هذه البلدية بمؤهلات اقتصادية هامة, حيث تضمّ 401 وحدة اقتصادية, 142 متعاملا اقتصاديا, بالإضافة إلى مستودعات لها مساحات كبيرة. تشير بعض الإحصائيات المالية في تصريح مصلحة المحاسبة للبلديّة أن تقديرات الجبائية والضريبية سنة 2013 قدرت 1.10 مليّار دينار جزائري منها 03 .1 مليار دينار جزائري من الرسوم على النشاط المهني, ومن خلال هذا الرقم يمكن رصد الحجم الاقتصادي لهذه البلدية [1]. وفي تصريح لنائب رئيس البلدية في إحدى وكالات الأنباء الجزائرية أن الوحدات العاملة في منطقة النشاطات (***شطيبو*** سابقا) تملك معظم مقرّاتها الاجتماعية خارج تراب البلدية, وهناك نسبه 80 بالمئة من المتعاملين الاقتصاديين يملكون نشاطات في محلات أخرى, كما يوظفون حوالي 3000 عامل. كما أن الجباية الضريبية تسجل نقص واضح بالنسبة للنشاطات الاقتصادية, ولذلك يرى المنتخبون المحليّون في هذا الصدد بأن الجباية الضريبية يمكن أن تكون أحسن في حالة وجود قانون يفرض على المؤسسات المعنية توفير سجل تجاري ثانوي على مستوى البلدية.[2] وهذا أن يحُدّ توسع حجم القطاع غير الرسمي.

(1). المرجع وكالة الأنباء الجزائرية يوم 2013/08/25.
(2). نفس المرجع.

أولاً: أسباب و دوافع إنشاء الورشات غير الرسمية

1. أسباب النشأة

هناك عدّة أسباب ودوافع أدّت إلى إنشاء ورشات غير رسمية, سنذكر منها ثلاث أسباب رئيسية وفقا لتصريحات المبحوثين:

أ. الشعور بالمسؤولية والحرية مع عدم التقيد

حسب تصريحات المبحوثين حول توجههم إلى إنشاء ورشة خاصة بهم وعدم التوجه إلى مجال آخر للعمل, هو الشعور بالحرية وعدم التقيد كما صرح المبحوث رقم (07):**« خويا أنا نبغي نخدم ليبر و مَيزَيَرنِي حتى واحد »,** كما كان توجههم في بداية مشوارهم نحو مراكز التكوين المهني للحصول على مهنة مع شهادة تأهيلية, و من ثم التوجه نحو سوق العمل لإكتساب المهارات الازمة, يكون هدفهم إنشاء ورشات خاصة بهم كما صرح المبحوث رقم (01):«**بمجرد حبست القراية, روحت نحوس باش نخدم وندخل الدراهم حتى قالي واحد علاه متروحش للسونطر تتعلم حرفة, روحت تعلمت إليكتريسيان وغي خرجت حليت غاراج.»,** وهذا دليل على أن أصحاب الورشات الغير رسمية لهم أسباب شخصية كانت الدافع لإنشاء ورشات ضمن إطار غير رسمي.

ب. عدم الرضا عن ظروف العمل

وحسب تصريح بعض مبحوثين حول إنشاء ورشات خاصه بهم, هو ظروف العمل القاسية والصعبة في الورشات التي كانوا يعملون فيها كما صرح المبحوث رقم (04): «**كانو يحرثوعليا ويعطوني زوج دورو وني لاسيرونس ني والو, قلت مين كيما هاكدا نحل وحدي خير.**», نلاحظ من خلال هذا التصريح أنّ مميزات القطاع الغير الرسمي هي الظروف العمل الصعبة, كذلك مرونة التنقل حيث الدخول والخروج من الورشات يكون سهل وغير معقد.

ج. استمرار الملكية العائلية

إن الورشات غير رسمية و الوحدات الإنتاجية داخل القطاع غير الرسمي, تتميز بالملكية العائلية كما جاء في دراسة ***كايت هارت***, فحسب ملاحظاتنا أنا هناك بعض المهن يورثها الآباء للأبناء كما صرح المبحوث رقم (03): **«غي حبست القرية دخلني الأب تاعي نخدم معاه فالورشة.»**, الملاحظ من خلال هذا التصريح أن الأفراد ليس لهم خيارات كثيرا للبحث عن العمل ما دامت العائلة توفر لهم الفرصة في ذلك.

2. واقع ظروف العمل

تتميز ظروف العمل في الورشات الغير الرسمية بالصعوبة, حيث ساعات العمل طويلة, وعدم ارتباط الأجر بالوقت المحدد, وعدم وجود الأمن والوقاية وكذلك تنظيم الوقت و تقسيم العمل وهذا ما لاحظناه في الورشات الغير الرسمية الخاصة بالمبحوثين, فكانت وسائل الإنتاجية قديمة وليست متطورة وكذلك لاحظنا من خلال عدة ورشات ضمن العينات المدروسة أنّ أدوات العمل غير منظمة, بشكل تسّهل العمل, فمثلا ورشة المكانيكيك كانت كل الأدوات مبعثرة في الأرض, حيث العامل عندما يحتاج إلى أداة من أدوات العمل يصعب إيجادها, االأمر الذي يشعر العامل بالقلق والتوتر, هذا الموقف يؤثر على سلوكه وعمله وكذلك معاملته مع زبائنه, زيادة على ذلك لاحظنا التهيئات مثل الإضاءة و التهوية قليلة أو منعدمة, أما في ما يخص المساحة فمعظم الورشات لها مساحة صغيرة وفي أماكن يصعب إيجادها, كما لا تملك هاته الورشات لوحات إشهارية أو ما يدل على وجودها في ذلك المكان, فيتم الاعتماد على الدعاية الشفهية بين صاحب الورشة والزبائن.

يتطلب العمل في الورشة غير رسمية على الجهد البدني كبير, إضافة إلى افتقاد الورشة ادنى العوامل **الأرغونميا** (الوسائل والظروف المريحة للعمل لإعطاء أكثر مردودية), فمن خلال تصريح مبحوث رقم (02):**«خطرات مين نكثر في لسيودير الدحان يعميني وعينية يولو حمرين حتى نديرلهم القطرة باش نريح.»**, و كذلك مبحوث رقم (03): **«خطرات نكثر الرفود ظهري يبلوكي ومنقدش نتحرك.»**, دليل على أن القطاع غير الرسمي يتسم بظروف العمل الصعبة و إفتقاده إلى أدنى شروط الأمن و السلامة.

ثانيا: الورشات غير الرسمية « حالة إنتظار»

1. أسباب العزوف عن القطاع الرسمي

من أقوى الأسباب التي تمنع أصحاب الورشات غير الرسمية بالالتحاق بالقطاع الرسمي حسب تصريح المبحوثين تمثلت في نقطتين هما:

أ. وضعية السوق (العرض والطلب على السلع والخدمات)المتدهورة, فمعظم المبحوثين يشتكون من عدم ثبات الدخل كما يصرح المبحوث رقم (06): «**الخدمة مشي سطابل خطرة كاينخطرة مكانش و السوق راقد, وكون ندير الروجيست كيفاش نخلص ليزانبو.**» فنلاحظ من خلال هذا التصريح أن النشاط الاقتصادي اذا كان أداءه ضعيف يؤثر سلبا على الأفراد ويدفعهم إلى اللجوء نحو القطاع غير الرسمي, كما صرح مبحوث رقم (04):«**تكون حابسة و مين تتحرك شوية تعاود تزيد تحبس تبقة غي تباتيني في بلاستك كي باغي نيتريقلي كواغطي.**», فقد أجمع كل المبحوثين على ضعف دخلهم, الأمرالذي ساهم بشدة في عدم إلتحاقهم بالقطاع الرسمي.

ب. أما النقطة الثانية فهي عبئ تكاليف الضرائب وعدم ملاءمتها مع حالة الدخل المادي كما صرح المبحوث رقم (07):«**هاكة ومراناش سالكين وين تحارى انديرو الروجيست.**»مع العلم أن الكل المبحوثين لهم تخوف كبير اتجاه نظام الضرائب هذا ما جعلهم يفضلون البقاء في القطاع غير رسمي, مع العلم أنّ لهم رغبةفي تسويه وضعيتهم وذلك للاستفادة من الضمان الاجتماعي كما صرح المبحوث رقم (03):« **حنا ما دابينا-**

نصنعوالروجيست بصح ليزانبومايخلوكش تصنعهم». و يؤكّد هذا المبحوث رقم (08): **« ليزانبو مايرحموش والسوق راه ميت».**

2. نظرة أصحاب الورشات غير الرسمية إلى سياسية الدولة في الإدماج

تتمثل سياسة الدولة في الإدماج في وكالات التدعيم والتشغيل, لإنعاش الاقتصاد والقضاء على البطالة وتقليص القطاع غير الرسمي ومحاولة دفع عجلة التنمية بمشاركة أفراد المجتمع عن طريق مشاريع استثمارية تعود بالنفع على الدولة والمجتمع, لكن هناك من يرى خلاف ذلك, خاصة الأفراد الذين فضلوا البقاء في القطاع غير الرسمي وحجتهم هي أن الاقتصاد الوطني ضعيف و كذلك السوق, فما الفائدة أن تغامر في مشروع فاشل, الأمر الذي صرح به المبحوث رقم(02): «**تخاف تدي المتريال وماتردش ني المتريال ني الدراهم وتقعد حاصل وتاني فيها الريبى»**, وكذلك رؤيتهم في المعاملة البنكية بانها تتعامل بالربى وأنها لا تناسب الجانب الديني, الأمر الذي يراه المبحوث رقم (07):«**لونساج بروحها حرام لخاطرش تتعامل بالربى والربى حرام وتدخل في حرب مع ربي»**, من خلال هاته التصاريح, نستنتج أنّ نظرة بعض أفراد المجتمع وخاصة الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي إتجاه سياسة الدولة هي سياسة فاشلة, ودليلهم على ذلك هو أنّ المشاريع المقدّمة من طرف الدولة للإستفادة منها أغلبها إنتهت بالإفلاس.

- **مناقشة و تحليل النتائج في ضوء الفرضيات**

عينات البحث تتكون من ثمانية أفراد ممن يملكون ورشات غير رسمية:

- المبحوث رقم (01)المهنة: **كهربائي سيارات**
- المبحوث رقم(02) المهنة: **لحام**
- المبحوث رقم (03) المهنة: **خراطة**
- المبحوث رقم (04)المهنة: **نجارة الخشب**
- المبحوث رقم (05) المهنة: **تصليح كراسي السيارات**
- المبحوث رقم (06) المهنة: **لحام**
- المبحوث رقم (07) المهنة: **صناعة وتصليح الأحذية**
- المبحوث رقم (08) المهنة: **مكانيك السيارات**

حسب المعطيات والنتائج الميدانية واذا ما رجعنا إلى اغلب الدراسات السابقة التي تناولت القطاع غير الرسمي, نجد شبه اتفاق عام على الأسباب التي نطرحها من خلال إجابات المبحوثين, كذلك نريد أن نشير إلى بعض الدراسات التي اعتمدنا عليها بشكل كبير لأنها تتناسب مع الموضوع, فالدراسة الأولى وهي أطروحة لنيل شهاده ماجستير للطالب محمد خليفه تحت عنوان واقع العاملين في القطاع غير الرسمي في دراسة ميدانية في الورشات غير الرسمية بمدينه وهران, الدراسة الثانية الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع الغير رسمي في مجتمع الجزائري دراسة ميدانية بمدينة سعيدة, بوزيدي سليمان والتي أفدتنا كثيرا, أمّا من-

ناحية النتائج فكان شبه إجماع في الإجابات من طرف المبحوثين سنذكرها في النقاط التالية:

- تدهور وضعيه السوق(العرض والطلب على الخدمات والسلع), من اقوى الأسباب التي تجعل المنتمين للقطاع غيرالرسمي يفضلون البقاء و عدم المجازفة في القطاع الرسمي.
- التكاليف الباهظة و الثقيلة للضرائب جعلت أصحاب الورشات الغير الرسمية لا يرغبون بالالتحاق بالقطاع الرسمي والاكتفاء بما هم عليه.
- واقع الورشات غير الرسمية محدود وغير متطور, حيث ظروف العمل صعبة وتفتقد إلى أدنى شروط الأمن والوقاية وأغلبها في أماكن غير معروفة وتعتمد على وسائل قديمة وغير متطورة.

وهذا ما يعزز صحة الفرضيّات التي قمنا بوضعها في هذا البحث.

خاتمـــة

لقد توصلنا من خلال دراستنا لموضوع القطاع الغير رسمي نظريا وميدانيا وبأخذ الورشات الغير رسميه كنموذج . إلى أن هذه الظاهرة تؤثر على الأفراد والمجتمع وكذلك الدولة .وبالنظر لما تؤديه من أدوار تنموية إنتاجيه خدميه وتوفير الدخل لفئات وشرائح مختلفة من المجتمع خاصة الفئات الهشة، حيث يصعب على أيِّ اتخاذ موقف اتجاه ضرورة القضاء على القطاع غير الرسمي وبدون توفير البديل المناسب، مما يجعل من مختلف السياسات التنموية المنتهجة من طرف الدولة للتخفيف من حدّة انتشار الأنشطة غير الرسمية مجرد محاولات ترقيعيه لا تعطي حلول جذرية، وفي ظل غياب الحلول كان واجب على أصحاب القرار دعم الأبحاث العلمية والدراسات الأكاديمية التي من شانها فهم هذه الظاهرة و تشخيص واقع مبني على قاعدة علمية تكون بذلك منطلقا لإيجاد الحلول.

قائمـــة المراجـــــع

الكتب

1- **إبراهيم توهامي, إسماعيل قيرة, عبدالحميد نلمي,** "العولمة والاقتصاد غير الرسمي ", دار الهدى- الجزائر 2004 .

2- **عدة بوجلال عبد المالك** -كتاب جماعي " المؤسسة الاقتصادية و محيطها" مخبر التطور الثقافة والسياسة - دار لالة صفية -الطبعة الاولى -2014

3- **بوفلجة غيات** "التكوين المهني و التشغيل بالجزائر"- دار الغرب للنشر التوزيع –الطبعة الأولى 2006

4- **حسين محمد**, «تخطيط وإدارة ورش العمل» مجدلاوي للنشر و التوزيع – عمان الأردن الطبعة 2003

5- **محمود محمد الجراح** " أصول البحث العلمي " الراية للنشر والتوزيع الأردن طبعة 2014.

6- **سماح سالم سالم** "البحث الاجتماعي- الأساليب المناهج الإحصاء " دار الثقافة للنشر والتوزيع 2012 .

7- **محمد محمود الجوهري** " أسس البحث الاجتماعي" دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان الأردن الطبعة الأولى 2009 .

الرسائل الجامعية

8 - **بوزيدي سليمان** "الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الجزائري", (دراسة ميدانيه بمدينه سعيدة), أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الحضري تحت إشراف الأستاذ حجيج الجنيد, جامعه

وهران 2. 2018 – 2019.

9- **خليفه محمد** «واقع العاملين في القطاع غير الرسمي» - (دراسة ميدانية في الورشات غير الرسمية بمدينة وهران) مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف عدة بوجلال. 2010 – 2011.

10- **بوخيط سليمة** «القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق»– «الباعة المتجولون بمدينة المسيلة نموذجا» جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر 2014 – 2015.

11- **عطار عبد الحفيظ** " التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا – كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية – معهد الثقافة الشعبية – جامعه أبي بكر بالقايد – تلمسان – 2009 – 2010.

12- **بورعد حورية** «الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر»–(دراسة صرف السوق الموازي)– مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد 2013–2014.

13- **بالحصيني بوعزة** " استراتيجية الشباب في عالم الشغل " – دراسة ميدانية لعالم الشغل بمدينة بني صاف تحت إشراف أستاد زمور زين الدين – 2011 .

مقالات

14- مجلة متون – كلية الآداب و اللغات و الفنون و كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية – جامعة د. مولاي الطاهر – العدد التاسع و العاشر ديسمبر 2014— دار القدس العربي.

15 –"ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزياده إيرادات الخزينة العامة" .مجله الاقتصاد والمالية –المجلد 4 العدد اثنان 1 201– كليه العلوم الاقتصادية.

16– "سياسات العمل من اجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة " –التقرير السادس مكتب العمل الدولي – الطبعة الأولى 2010 .

17– أ.نسرين يحياوي "الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج" مجله الدراسات المالية و المحاسبة والإدارة– العدد 6–ديسمبر 2016.

18– **"**الاقتصاد غير الرسمي أوهام و حقائق**"**, تقرير لجنة علاقات العمل, المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي, جوان 2002

19- **الأستاذ مصطفى مرضي** «المجتمع الريفي من الاستقلالية إلى التبعية**:** معالم و دلالات», مجلة الإنسانيات, , العدد 7. 24/11/1999.

20- **مولاي حاج مراد** الصناعيون في الجزائر, ممارسات و تمثلات, دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة, مجلة الإنسانيات , العدد 34, 2006, 73/61.

21- المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 4 –2013.

22- " النمو الديموغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر", مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعي العدد 17 – ديسمبر 2014.

مواقع الانترنت

23- سيدي_الشّحمي/https://ar.wikipedia.org

24- http://www.mdipi.gov.dz/

25- https://www.angem.dz

26- المصدر: OCDE 2009

27- المرجع وكالة الإنباء الجزائرية يوم 2013/08/25

أسئلة المقابلة

* محور الأول السوسيو مهني:

- السن
- الحالة المدنية
- المستوى الدراسي
- شهادات متحصل عليها
- السكن
- طبيعة النشاط
- المقر الاجتماعي للورشة
- مهنة الأب
- محور الثاني متعلقة بالبحث
- ما هي أسباب احتيارك لهذه المهنة ؟
- هل تسير الورشة فقط أم تعمل وتسير ؟
-هل لك عمال في الورشة وهل أنت راض عنهم ؟
- في رأيك ما هي المشاكل التي تعيقك في عملك ؟
- هل حاولت أن تلتحق بالقطاع الرسمي ؟ ولماذا ؟
- هل لك مصادر أخرى من الدخل ؟
- هل فكرت يوما ما ان تغير هذا العمل أو تتركه ؟
- هل حاولت أن تستفيد من الامتيازات التي قدمتها الدولة عبر وكالات الدعم و التشغيل ؟
- في رأيك لماذا لا تريد الالتحاق بالقطاع الرسمي ؟
- هل دخل الورشة يكفيك ؟

- ما نوع الزبائن وماهي المشاكل التي تتلقاها معهم ؟
- هل تعرضت لمضيافات من طرف السلطات ؟ وما نوعها ؟
- هل أنت راض عن ورشتك ؟
- كيف ترى أداء السوق ؟
- في رأيك ما هي الأسباب والعوامل التي تجعلك تلتحق بالقطاع الرسمي ؟

الملحق الثاني:

❖ صور لبلديّة سيدي الشحمي

الملحق الثالث:

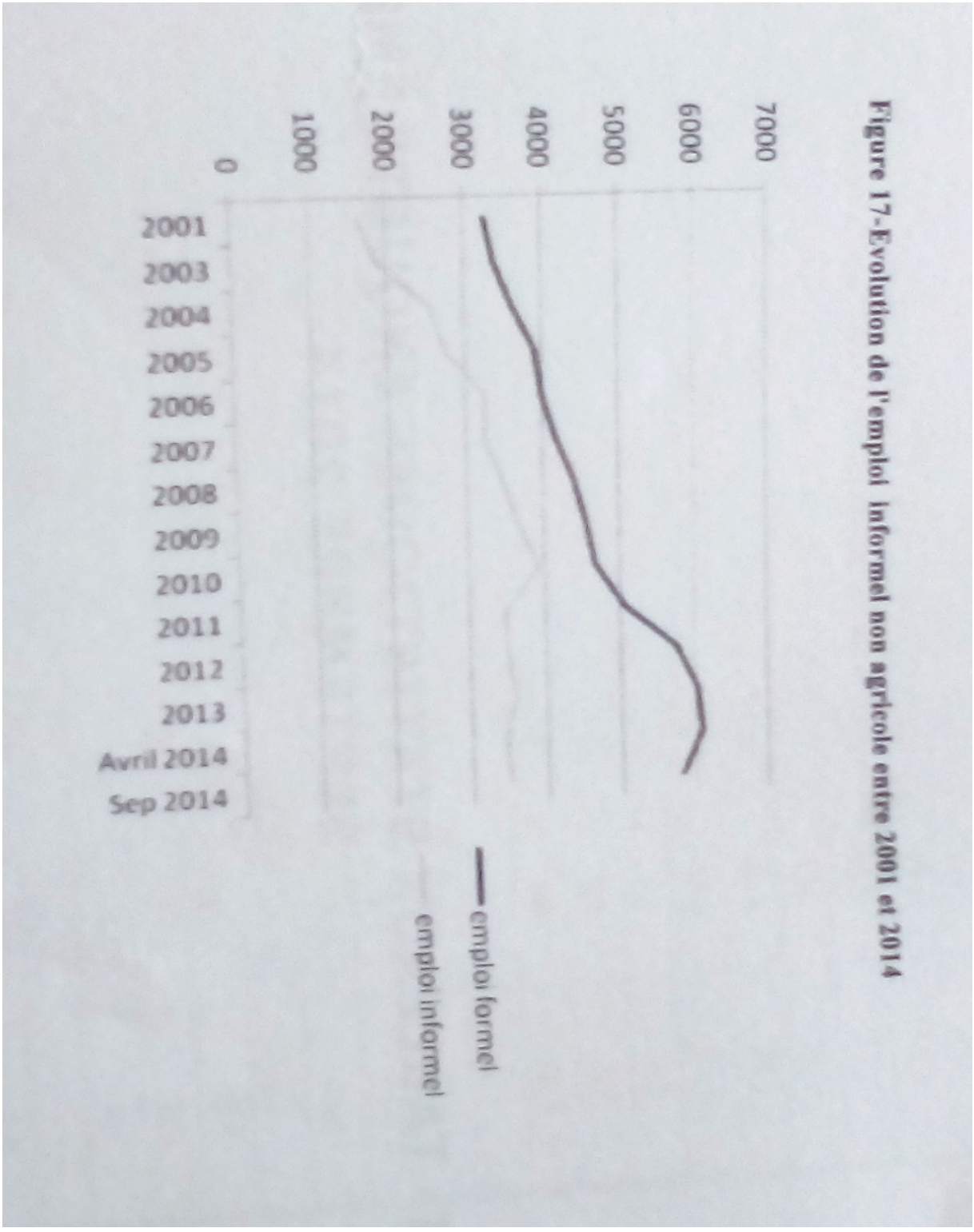

Figure 17-Evolution de l'emploi informel non agricole entre 2001 et 2014

Selon le secteur d'activité, ce type d'emploi est plus présent dans les secteurs du bâtiment et travaux publics et le commerce respectivement 75% et 63,8% de la main d'œuvre totale ; relativement moins présent dans le secteur des transports et communication (46,2%) ainsi que dans le secteur de l'industrie manufacturière (44,8%).

L'emploi informel non agricole semble absorber près des trois quarts des indépendants (73,9%), plus de la moitié des salariés non permanents et apprentis (53,4%) et seulement 3,3% des salariés permanents.

Selon le groupe de profession, l'emploi informel non agricole est beaucoup plus concentré dans les professions élémentaires et les métiers qualifiés de l'industrie et de l'artisanat puisqu'il constitue respectivement 84% et 79,7% de la main d'œuvre totale par contre il est moins important chez la catégorie des directeurs, cadres de direction et gérants puisqu'il ne constitue que 15,6% de la main d'œuvre totale.

EVOLUTION DE L'EMPLOI INFORMEL NON AGRICOLE ENTRE 2001 ET 2014

Année	Emploi formel (en milliers)			Emploi informel (en milliers)			Emploi total (en milliers)			% Emploi informel		
	Masc.	Fém.	Total	Masc.	Fém.	Total	Masc.	Fém.	Total	Masc.	Fém.	Total
2001	2765	504	3269	1378	270	1648	4143	773	4917	33,3	34,9	33,5
2003	2814	573	3387	1628	257	1885	4442	830	5272	36,6	31,0	35,8
2004	3005	612	3617	2120	444	2564	5125	1056	6181	41,4	42,1	41,5
2005	3189	723	3912	2379	373	2752	5568	1096	6664	42.7	34.1	41.3
2006	3263	731	3994	2685	580	3265	5948	1311	7259	45,1	44,3	45,0
2007	3321	851	4172	2814	437	3251	6135	1288	7423	45,9	33,9	43,8
2008	3603	809	4412	3010	472	3482	6613	1281	7894	45,5	36,9	44,1
2009	3707	850	4558	3187	485	3673	6895	1335	8230	46,2	36,3	44,6
2010	3885	793	4679	3336	586	3921	7221	1379	8600	46.2	42.5	45.6
2011	4007	1072	5079	3044	443	3487	7051	1515	8566	43,2	29,2	40,7
2012	4512	1252	5764	3047	446	3493	7560	1698	9258	40,3	26,3	37,7
2013	4681	1363	6043	3147	457	3604	7827	1820	9647	40,2	25,1	37,4
Avril 2014	4687	1410	6 097	2986	477	3462	7672	1887	9 558	38,9	25,3	36,2
Sept. 2014	4558	1265	5823	3112	404	3517	7670	1669	9340	40,6	24,2	37,7

L'évolution entre 2001 et 2010 de l'emploi informel, fait ressortir une progression nettement plus rapide de ce type d'emploi par rapport à l'emploi structuré. En effet, l'effectif est passé de 1 648 000 à 3 921 000, soit une population qui a plus que doublé en l'espace de 10 ans, alors que l'emploi structuré s'est accru de 43.1 % durant cette même période.